الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2046
9 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - لمحة عامة	١-٤	٢
ثانيا - التطورات الأخيرة	٥-١٠	٢
ثالثا - نظر الأمم المتحدة في المسألة	١١-١٦	١٢
ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	١١	١٢
باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	١٢-١٤	١٢
جيم - الجمعية العامة	١٥-١٦	١٤
رابعا - نظر منتدى جنوب المحيط الهادئ في المسألة	١٧	١٥

210596 210596 96-11977

أولا - لمحة عامة

١ - تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر إلى الشرق من استراليا و ٧٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا؛ وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا، وماريه، وليفو، وتيغا)، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة باينز وجزيرة هوون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا ومساحة كل الجزر معا ١٠٣ ١٩ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير.

٢ - ووفقا لإحصاء عام ١٩٨٩، كان عدد السكان ١٧٣ ١٦٤ نسمة، ويشمل ٥٩٨ ٧٣ نسمة من الميلانيزيين الأصليين المعروفين باسم الكاناك (٤٤,٨ في المائة)؛ و ٠٨٥ ٥٥ نسمة من أصل أوروبي، ومعظمهم من الفرنسيين (٣٣,٦ في المائة)، من بينهم ٠٠٠ ٣٥ شخص يعرفون باسم الكالدوش منحدرون من المستوطنين الأوائل؛ و ٩٣٦ ١٨ نسمة من الواليزيين والتاهيتيين (١١,٥ في المائة)؛ و ٥٥٤ ١٦ نسمة من أصول أخرى وخاصة من الإندونيسيين والفييتناميين (١٠,١ في المائة). ويقدر أن عدد السكان في عام ١٩٩٥ بلغ ٠٠٠ ١٨١ نسمة. وبلغت الزيادة المتوسطة في عدد السكان في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥نسبة ١,٥٣ في المائة[١].

٣ - ويوجد تجمعان سياسيان رئيسيان وأحزاب صغيرة عديدة. أما التجمعان السياسيان الرئيسيان فهما حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، التي تضم الاتحاد الكاليدوني وحزب الكاناك للتحرير والاتحاد التقدمي الميلانيزي والحزب الاشتراكي الكاليدوني[٢].

٤ - وتنص اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر الوثيقة A/AC.109/1000، الفقرات من ٩ إلى ١٤ والوثيقة A/AC.109/2028، الفقرات من ٥ إلى ٩ والمرفقات الأول إلى الرابع والسادس والسابع) على مرور فترة ١٠ سنوات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء استفتاء في عام ١٩٩٨ لتقرير المصير.

ثانيا - التطورات الأخيرة

٥ - اجتمعت الجهات الموقعة على اتفاقات ماتينيون في فندق ماتينيون في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لمناقشة تنفيذ الاتفاقات. وعند انتهاء هذه الجولة من الاجتماعات، تم إصدار البلاغ الختامي التالي:

"جمع رئيس الوزراء ووزير أقاليم ما وراء البحار في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في فندق ماتينيون وفدا لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، برئاسة السيد بول نيواتين، ووفدا من حزب التجمع من أجل كاليدونيا، برئاسة السيد جاك لافلور، وذلك من أجل إجراء مناقشات بين الشركاء الثلاثة في اتفاقات ماتينيون قبل استفتاء الشعب وفقا لقانون الاستفتاء المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وقد لاحظ الشركاء الثلاثة أن هناك تقاربا في الرأي بينهم بشأن جعل هذا

الاستفتاء بداية تحرك نحو المزيد من الازدهار والمسؤولية والكرامة لكاليدونيا الجديدة وسكانها بكاملهم. وقد أشارت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني إلى رغبتها في أن يؤدي هذا التحرك إلى تحقيق السيادة، وهذا في نظرها شرط لتحقيق سلام دائم. أما حزب التجمع من أجل كاليدونيا فقد أشار الى اهتمامه بالاستقرار المؤسسي داخل الجمهورية. واتفق الشركاء على البحث، في إطار يحترم رأي كل طرف، عن حل يقوم على توافق الآراء ويكون مقبولا لدى الجميع ويتيح أن يلتف حوله أكبر عدد من الكاليدونيين. وإذ تدرك الأطراف الصعوبات التقنية والسياسية التي تعوق تحقيق هذا الطموح، فإن الدولة، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا أعادت التأكيد على دورها المحدد في مواصلة تحمل مسؤولياتها المشتركة التي تولاها منذ عام ١٩٨٨ بأن تشرع في هذه المناقشة. وهذه المسؤولية تنطوي بصفة خاصة، في رأيها على إجراء مناقشة مع جميع عناصر المجتمع الكاليدوني بشأن المستقبل. ولكي يتم التوفيق بين مختلف الأهداف، اتفقت الدولة، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا معا على القرارات التالية:

يجتمع على فترات منتظمة وزير أقاليم ما وراء البحار وزعماء حزب التجمع من أجل كاليدونيا وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وذلك لإجراء تقييم سياسي للتحقق المحرز في مناقشاتهم، ولبحث هذا التقدم مع الجهات السياسية الأخرى، وبصفة خاصة في إطار تجمعات عامة تنظم في الإقليم.

ولإعداد هذه اللقاءات، يتم تكليف لجنة المناقشة التمهيدية، التي ترتبط بها وفود صغيرة يعينها الشركاء من أجل استكشاف طرق التوصل إلى توافق في الآراء، ودراسة الأبعاد الاقتصادية والمالية والتقنية والقانونية بصفة خاصة. وستكون هذه اللجنة في المرحلة الأولى على الأقل ثلاثية الأطراف.

وتقترح الدولة وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل كاليدونيا، استنادا إلى روح الانفتاح التي تتسم بها خطواتها، توسيع المناقشات الجارية في لجنة المتابعة لتشمل المجموعات السياسية التي يتألف منها مؤتمر الإقليم. ويقوم وزير أقاليم ما وراء البحار، دون تأخير، بإجراء المشاورات اللازمة من أجل تحقيق هذا التوسيع لكي تتمكن لجنة المتابعة الموسعة من الاجتماع خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

وأخيرا أعرب الشركاء الثلاثة عن اهتمامهم بتعجيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية تم تكليف المفوض السامي لكاليدونيا الجديدة بأن يقوم، مع مسؤولي الإقليم والمقاطعات، بتشكيل لجنة لإعادة التوازن والتنمية، بحيث تكلف اللجنة بتحديد المسائل ذات الأولوية وتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف لتحقيق التنمية.

وقد اتفقت الدولة، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا على اتخاذ كل هذه الترتيبات لكي تتيح، منذ الأيام الأولى من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إطارا مجددا وفعالا لمتابعة مناقشاتها. وأعاد رئيس الوزراء التأكيد على أن الدولة ستؤدي في هذا الإطار دورها الكامل والنشط كطرف شريك. وأعرب الشريكان الكاليدونيان عن نيتهما بأن يشرعا، دون تأخير، في أول حوار يرمي الى تحديد المواضيع المتفق عليها والاهتمامات المشتركة".

٦ - وفي الفترة من ١١ الى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، قام السيد جان - جاك دي بيريتي، وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا، بزيارة لكاليدونيا الجديدة[٣].

٧ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، أوضح السيد جان - جاك بيريتي في بيان قدمه إلى لجنة المناقشات التمهيدية موقف حكومة فرنسا فيما يتعلق بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإقليم في إطار اتفاقات ماتينيون. وصرح في جملة أمور بما يلي:

"... أعرب رئيس الوزراء عن الأمل في أن أقوم بزيارة للإقليم فورا بعد انتهاء العطلة الصيفية وذلك كي نشرع، نحن الأطراف الثلاثة، في إجراء هذه المناقشة التمهيدية التي تدخل في صميم الترتيبات التي توصلنا إليها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥...

... ما هي أهدافنا في هذه المناقشة، وفي المقام الأول ما هو الجدول الزمني؟ أعتقد أن تفكيرنا يمكن أن ينصب على ثلاث فترات: ٦ أشهر وسنة واحدة و ١٨ شهرا.

- من الآن وحتى انقضاء الأشهر الستة، نضع إطارا لاتفاق عام يحدد المبادئ الكبيرة والاتجاهات الرئيسية لحل يقوم على توافق الآراء.

- من الآن وحتى انقضاء الأشهر الإثني عشر نقوم "بملء الفراغات"، أي تحديد الأمور وتشكيل الأطر القانونية لاتفاقنا.

- من الآن وحتى انقضاء الأشهر الثمانية عشر، إدخال الاتفاق في القانون الوضعي بعد إجراء المناقشة التمهيدية اللازمة في كاليدونيا وفي فرنسا. إن الجدول الزمني يحتم علينا إنجاز الكثير في فترة محدودة تنتهي على أحسن تقدير في صيف عام ١٩٩٧، وعلى الأرجح في بداية الخريف، أي قبل بضعة أشهر من استفتاء عام ١٩٩٨ والانتخابات الوطنية. فالوقت ضيق لإنجاز ما ينبغي إنجازه، وهذا يؤكد أنه ليس من السابق لآوانه أن نبدأ العمل.

ذلك أنه باختصار، يجب علينا خلال هذه الفترة القصيرة نسبيا أن ننتقل، أولا، من حالة توافق الآراء الحالية التي تقوم، إلى حد كبير، على رفض بعض انحرافات الماضي أو بعض

التطورات المرفوضة بالإجماع، إلى توافق إيجابي في الآراء بشأن ما نحن على استعداد لأن نقبله معا، ثم إلى توافق عملي في الآراء بشأن الحل الذي يتعين علينا أن ندافع عنه معا، أمام الكاليدونيين.

وفي هذا الأمر، أود أن أتحدث قليلا عن دور وموقف الدولة اللذين يثيران عددا من التعليقات والتحليلات التي لا تتسم دائما بالتقارب، كما أنها ليست دائما في نظري ذات صلة بالمسألة. وفيما يتعلق بمستقبل الإقليم فإن الدولة ليست الحكم وليست كاتب عدل يطلب منه بعد انتهاء مراسم الزواج الدينية أن يسجل شروط عقد الزواج. فالدولة هي صاحبة السلطة ويمكن أن يعطي نقلها دفعة جديدة للمسؤولية الكاليدونية. وبما أن عملنا المشترك يتم من حيث المبدأ في إطار قانوني، فلدى الدولة أيضا الوسائل القانونية والتشريعية والدستورية لتحقيق التطور اللازم في إطار من الاستمرارية والشرعية الديمقراطيتين.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن الدولة هي وحدها القادرة على الإجابة على بعض الأسئلة المطروحة. وعلى الصعيد التاريخي فإن الدولة وحدها في أعلى مستوياتها تستطيع أن تقوم بمبادرات رمزية تدعو إلى المصالحة بين الأمة الفرنسية والمجتمع الميلانيزي. وما يلاحظ أحيانا أنه تحفظ مفرط من جانب الدولة ينبغي ألا يفسر على أنه تواضع خاص أو عدم اهتمام أو مشاركة. فهذا التحفظ النسبي هو على العكس من ذلك حرص على عدم فرض حضور قوي للدولة التي تمتلك في هذه المرحلة مقاليد السلطة وتقدم، بالإضافة إلى ذلك، اقتراحا ثانيا لتنظيم المستقبل، الأمر الذي يمكن أن يوحي بأن باب المناقشة قد أغلق تماما.

وهذا لا يعني بالطبع أن الدولة لن تقدم شروطها أثناء المناقشة، أو ليست لها أفكار فيما يتعلق بالمشاكل المطروحة والمجالات التي يمكن استكشافها لإيجاد حلول لها. والشروط قليلة ولكنها ذات مغزى كبير. وهي قليلة لأن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أعربا بوضوح عن أملهما في أن تشارك الدولة في هذه المناقشة بدون أفكار مسبقة وأن تطرح جانبا الثوابت التكنوقراطية والقانونية. فيجب أن تكون المناقشة التي سنجريها مناقشة سياسية، بالإضافة إلى اتسامها بطابع تحديد الهوية وبالطابع الثقافي والتاريخي. ويجب أيضا أن تتشبع المناقشة بتفهم الآخرين وبالخيال بالإضافة إلى القانون والعلوم الإدارية.

ولكن هذه الشروط، كما سبق أن قلت، ذات مغزى كبير. فأولا، ليست الدولة مستعدة أن تقبل مبدأ الاستقلال الذي لا يقره في أي وقت من الأوقات رد واضح على سؤال واضح تقدمه أغلبية الناخبين المعنيين. ونحن على استعداد لأن نقبل أن ينظر بعضكم إلى هذا المبدأ، الذي يبدو لنا أنه القانون الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية والذي لا يمكن الحيد عنه، نظرة مختلفة بناء على نهج سياسي وتاريخي مختلفين. ويجب علينا، اعتمادا على هذا الفهم، أن نذكر أنفسنا بأن

الحل القائم على توافق الآراء يجب أن يسمح لكل واحد بأن يحدد موقفه من منظوره الخاص للتحليل التاريخي والسياسي.

غير أنني أعتقد أنني سأخون ثقتكم إذا تركت شيئا من اللبس يحوم حول هذه النقطة الأساسية التي تتألف منها شروط تقرير المصير وحق الشعب الكاليدوني في تحديد مصيره.

ومع ذلك، ينبغي أن لا يفرض قانون الأغلبية نفسه بطريقة قاسية على أقلية تمنع من تحقيق أمانيها. هذا هو المعنى الحقيقي والدائم لعام ١٩٨٨ وللمصالحة المبرمة بين الجماعتين اللتين تعيشان في هذا المكان. ولذلك فإن الشرط الثاني الذي وضعته الدولة في هذه المناقشة هو رفض الوضع الراهن من حيث المبدأ. فبعد مرور عشر سنوات على اتفاقات ماتينين، ونحن نعيش في إطار جدول زمني ضيق، لابد أن نعيد النظر في الأساليب التي يمكن بها للمسؤولية الكاليدونية والرؤية الكاليدونية وكرامة هذه الأرض وسكانها أن تعبر تعبيرا أكبر عن نفسها.

وبما أن التطور واقع لا محالة فإن الدولة ترغب في أن لا يتجنب التحضير لهذا التطور المسائل الحقيقية. وعلى رأس هذه المسائل الحقيقية، كما يبدو لي، مسألة العلاقة مع مجموع الفرنسيين؛ ثم مسألة سيطرة كاليدونيا الجديدة على تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا عرفنا كيف نستطيع، في روح توافق الآراء الذي أعلناه، ألا نتجنب هذه المسائل لأنها مسائل صعبة بل نبحث عن الحلول الوسطى الأساسية والتعبيرية اللازمة، وعن وسائل تحقيق تقدم نحو المصالحة التي نتمناها جميعا، فإني مقتنع بأننا سنجعل كاليدونيا الجديدة قادرة على عبور مرحلة حاسمة في مصيرها وهي مرحلة أجرت فيها اختيارا هو في الواقع اختيار حقيقي وليس اختيارا غيابيا، أي أنه في المقام الأول اختيار من أجل السلام والاستقرار، ولكنه أيضا تأكيد وبحث عن حداثة - حداثة سياسية وحداثة مؤسسية وحداثة اقتصادية، أي حداثة واقعية وليست خيالية، وأعطي مثالين على ذلك:

المفهوم التقليدي الذي يحفظ لفئة عليا حق الممارسة الحصرية للمهام الدبلوماسية يستحق دون شك أن يعاد النظر فيه. وعمل فرنسا في منطقة المحيط الهادئ لا يمكن إلا أن يثريه البعد الكاليدوني الذي تقدمونه لفرنسا عن طريق تأكيدكم لهويتكم المحددة.

وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تصر الدولة على أن تكون مسؤولة مسؤولية تضامنية عن مصير كل كاليدوني. وفي هذا الصدد، حيث هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، من الذي يستطيع أن يسمح لنفسه بأن يرفض، من حيث المبدأ، المساهمة التي تشعر الأمة أنه من واجبها أن تقدمها لصالح الجماعة الكاليدونية برمتها؟

وأخيرا فإنه فيما يتعلق بموضوع المسؤوليات، ينبغي، بغض النظر عن الاختصاصات المعترف بها لمؤسساتكم، التفكير في القدرة الحقيقية الممنوحة لكم لممارستها ممارسة حرة. فالإرادة الوطنية تعترف لكم منذ الآن، في إطار القانون، بحقكم في تحديد إطار تنميتكم الاقتصادية وقواعد حياتكم الاجتماعية وذلك في إطار احترام المبادئ الجمهورية الكبيرة. غير أن الحقيقة لا تتفق دائما مع هذا الوصف. فتشابك المعايير القانونية، والرقابات الإدارية أو القانونية التي تمارس أحيانا دون أن توضع في الاعتبار بما فيه الكفاية الحقيقة المحلية، يمكن أن تجعل هذا الاستقلال الذاتي المعترف به لكم خاليا من أي معنى إلى حد كبير. فالمشكلة ليست بسيطة. ولا يمكن حلها دون مخاطرات واضحة عن طريق إلغاء الرقابات. غير أنه ينبغي تحسين الأمور بصورة جذرية.

فدولة القانون في كاليدونيا الجديدة يجب أن تكون دولة القانون البسيط، لأن ذلك يتلاءم مع بلد يجب أن يعبئ طاقاته لخدمة تنميته. وتتمثل الإرادة الثانية للدولة في تشجيع وتأييد التنمية المنضبطة والمستقلة ذاتيا لاقتصاد الإقليم. فنتيجة لوفرة الثروات المعدنية والصناعات الفلزية والفوائد غير المباشرة لهذه النواة الصناعية، يتميز اقتصادكم عن الاقتصادات الأخرى لأقاليم ما وراء البحار بأنه أكثر اكتمالا وتوازنا وأقل اتجاها نحو تسويق المنتجات المستوردة. ويجب في السنوات المقبلة تعزيز هذه الميزات عن طريق بناء صناعة سياحية يمكن أن تكون الدعامة الثانية لتنميتكم، وذلك من خلال تعزيز الأنشطة الزراعية وأنشطة الصيد للحد من تبعيتكم الغذائية.

والدولة على استعداد لمساعدتكم في مواجهة هذا التحدي. ونظرة بعضكم لفرنسا على أنها تود أن تحافظ على تبعيتكم الاقتصادية لكي تستمر في وصايتها السياسية عليكم لا أساس له من الصحة. فالحل القائم على توافق الآراء الذي ينبغي أن نتوصل إليه يتضمن، كما كان الحال في عام ١٩٨٨، جانبا اقتصاديا وماليا. وأملي أن نظل يقظين عند تفكيرنا في هذا الجزء من الاتفاقات بحيث نشجع الإنجازات التي لها أثر مباشر وقوي على التنمية الاقتصادية وإعادة التوازن.

ويجب أيضا أن تكون لدينا الشجاعة لإعادة النظر في بعض الأفكار الراسخة. فالاقتصاد عالم واقعي، ولكن هذه الأمور الواقعية تتطور، وعلى العاملين في المجال الاقتصادي أن يعرفوا طريقة التكيف معها. وإقامة المشاريع الاقتصادية تقتصر في كثير من الأحيان، في رأيي، على مواجهة الحقائق التي لا يقيمها الخبراء دائما بصورة مستقلة.

ويجب علينا تقييم حديثنا عن إعادة التوازن الاقتصادي على أساس حجم ما أنجزناه وبصفة خاصة على أساس دقة مشاريعنا وترابطها، وعلى أساس الوسائل التي استخدمناها في تنفيذ هذه المشاريع. ولجنة التنمية وإعادة التوازن التي لا يطلب منها أن تتخذ قرارات بدلا من المؤسسات تستطيع أن تساعدنا في ترتيب أفكارنا وفي عولمتها حول بعض المحاور المركزية وكذلك في إشراك جميع العاملين في المجال الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم لكي يكون الجميع متساوين في معلوماتهم وفي تفكيرهم وتنشأ تدريجيا نهجا مشتركة.

والرضا الذي أشعر به نتيجة لحل مشكلة إعادة التوازن المالي لشركة طاقة كاليدونيا الجديدة يشوبه بعض المخاوف بسبب الوقت الذي كان لازما والجهود التي تم بذلها لحل مشكلة بسيطة إلى حد ما كان يمكن أن لا تنشأ بالمرة إذا تحلى مختلف المسؤولين المعنيين بشيء من وضوح الرؤية والمسؤولية.

وعلينا أن نكون أفضل وأكثر فعالية وأكثر تبصرا، وأنا لا أستبعد الدولة، ومختلف الهيئات أو الشركات التي تعتمد بدرجات متفاوتة على الدولة والتي يجب أن تكون مثالية في فعاليتها وفي التزامها بخدمة التنمية في كاليدونيا الجديدة.

ولدى الدولة أفكار واقتراحات عندما يتعلق الأمر بتنظيم المؤسسات المحلية. وقد ذكرت منذ لحظة مسألة السلطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نفكر في موضوع تنسيق الاختصاصات بين الإقليم والمقاطعات. فمنذ عام ١٩٩٣، تحدثنا في مناسبات مختلفة عن ضرورة زيادة الترابط على صعيد الإقليم بين بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وعلينا أن نوفق بين هذا البحث وبين تمسككم بمبدأ اختصاص القانون العام للجماعات الإقليمية. ولكن انسجام هذه التدخلات والسياسات لا يعني بالضرورة نقل الاختصاصات. وقد لاحظت بصفة خاصة في مساهمة حزب التجمع من أجل كاليدونيا مفهوم المخططات الإقليمية الخاضعة لموافقة مجالس الأقاليم، وهو مفهوم ذو فائدة على ما يبدو. وهناك أيضا إمكانية تكليف هيئات تشكل على أساس الشراكة بتنفيذ سياسات ذات مصلحة مشتركة. وهذا ما فعلنا معا في عام ١٩٩٤ عندما أنشأنا وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة. والدولة تأمل أيضا في معالجة المسائل المتعلقة باستقرار المؤسسات عن طريق التمييز بين وضع المقاطعات ووضع الإقليم.

والدولة تؤيد إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي يكون تمثيله أفضل من تمثيله الحالي... وتشكيل لجنة المناقشات التمهيدية لتكون أداة جديدة في خدمة حوارنا إنما يدل على أن العملية التي تحددت في تشرين الأول/أكتوبر في ماتينيون أصبحت قائمة. وقد حرصت على إعطاء الصبغة الرسمية لهذه المناسبة بمجيئي للقائكم وبعقد هذا الاجتماع الأول...".

٨ - وفي الجلسة نفسها، وصف السيد روك واميتان، رئيس جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، موقف الجبهة كما يلي:

"نحن نشهد اليوم فجر مرحلة تاريخية في إقليمنا، بعد ثماني سنوات على توقيع اتفاقات ماتينيون، وقبل سنتين من انتهاء هذه الفترة من الاستقرار المؤسسي والسلم الاجتماعي، وعلينا الآن أن نرسي أسس مستقبلنا المشترك. ومنذ تلك المصافحة لجون ماري تجيباو وجاك لافلور، التي لا يجب إغفال معناها العميق، تم إحراز تقدم كبير، ولكن ما زال علينا أن نبذل كثيرا من الجهد لكسب الرهان بإعادة التوازن الذي يشكل واحدا من المرتكزات الأساسية لاتفاقات ماتينيون هذا.

وإذا كنا في ذلك الوقت قد تحدثنا عن التحديات وعن المراهنة على الذكاء، فعلينا اليوم أن نواجه تحديا قد يكون أصعب وهو أن نقوم معا ببناء مستقبل من التقدم والازدهار لنا ولأولادنا في العقود القادمة وكما ذكر رئيس الوزراء آلان جوبي في باريس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ فإن المراهنة في مناقشاتنا هي على بناء هذا الغد لأن عام ١٩٩٨ يتقدم بخطى حثيثة وقد بدأت ترتسم في الأفق المرحلة الأخيرة التي تسبق الاستفتاء المنصوص عليه في قانون عام ١٩٨٨.

ولعدة سنوات خلت تقدمنا، بصفتنا شركاء تاريخيين في هذه الاتفاقات، بمقترحات تمهد لنهاية فترة السنوات العشر هذه. فالمفاوضات، والمناقشات الطويلة المملة والحل التوافقي، كانت في عداد الكلمات التي غالبا ما استُعملت للاقتراب في أفضل ما يمكن من الظروف من هذا المنعطف التاريخي المتمثل في استفتاء عام ١٩٩٨.

وقد دمجت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في نهجها مفهوم الحل التوافقي هذا، كبديل للسناريو المتوخى والمتمثل في استفتاء تقرير المصير الذي يحمل في ثناياه بذور نزاع محتمل وذلك مع أخذنا لحالة علاقات القوى السياسية الموجودة في إقليمنا في الاعتبار ... وهكذا ففي الوقت الذي نجلس فيه إلى الطاولة لكي نفكر معا في مضمون هذا الحل التوافقي، اسمحوا لي بأن أستعيد بعضا من هذه المشاكل الأساسية التي ترغب الجبهة في أن تراها تُعالج وتُحَل في إطار هذا الحل التوافقي الذائع الصيت.

ينبغي قبل كل شيء أن يحصل شعب الكاناك على الاسترداد المشروع والتاريخي لسيادته واستقلاله. ولأن شعب الكاناك هو شعب أصلي في هذا البلد وقد استعمر في فترة من فترات تاريخه فإن له الحق في الوجود كشعب "خاص". وفي أن يتحرر ويختار مصيره. والدستور الفرنسي يعترف له في المادة ٧٥ بهذه "الخصوصية".

والأمم المتحدة أيدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ هذا التأكيد الدولي لحق شعب الكاناك في الاستقلال، معترفة فضلا عن ذلك بجبهة الكاناك على أنها الممثل الشرعي لشعب الكاناك. والجبهة لا تطالب بالاستقلال، إنها تطلب أن تعطي الدولة الفرنسية لشعب الكاناك إمكانية ممارسة حقه في التحرر والسيادة ...

وجبهة الكاناك أتيحت لها، منذ عدة أسابيع، فرصة الإعلان عن مشروعها لمستقبل الاقليم، فاسمحوا لي بأن أستعيده بايجاز. إننا نرغب في الإطار الذي عرضته بإنشاء دولة حرة وذات سيادة بدءا من عام ١٩٩٨ بحيث تمارس عددا من الصلاحيات التي تشكل خصائص لصيقة بالسيـــادة، ولا سيمـــا العلاقات الدولية وضبط الهجرة والسيطرة على الثروات الطبيعية، وغير ذلك ... وخلال عدد من السنوات، يتم التفاوض على تحديدها، تُبقي هذه الدولة للدولة الفرنسية

ممارسة عدد من الصلاحيات، ومنها على سبيل المثال: الأمن والنظام العام والدفاع والنقد، وغير ذلك ... ويحدد جدول زمني لإعادة هذه الصلاحيات إلى الدولة الجديدة.

وبالنسبة لجبهة الكاناك فإن إنشاء هذه الدولة يشكل ضمانا للسلامة والاستقرار ولتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية حقيقية لجميع سكان هذا الإقليم.

وبالنسبة للدولة الفرنسية، فإن هذا يشكل ضمانا للإبقاء على روابط مميزة ودائمة تم قبولها والموافقة عليها بحرية بالإرادة الحرة مع كاليدونيا الجديدة. وبالنسبة لجبهة الكاناك ولشعب الكاناك، فإن هذا يشكل ضمانا مؤسسيا لعملية لا رجعة فيها ويكون من شأنها أن تؤدي بنا إلى الممارسة التامة والكاملة لسيادتنا. وهذا الأمر يتعلق بموقفنا إزاء الدخول في المفاوضات، وهو موقف علينا أن نتفاوض بشأنه لأن هذا النهج هو النهج الذي اختارته جبهة الكاناك، ولكننا لا نزال واقعيين، وإذ تأخذ جبهة الكاناك في اعتبارها ظروف سكاننا ومصالحهم فإنها لن تلعب لعبة فتح الباب لأحداث لا يمكن السيطرة عليها.

ومع أننا شركاء ثلاثة في اتفاقات ماتينيون هذه فإنه يعود لك، بصفتك ممثلا للدولة التي استعمرتنا نحن شعب الكاناك، أن تقترح علينا سُبُل الخروج التي تمكننا من قطع الصلة التي سبق لي عرضها، وهذا هو الثمن لنجاح الحل التوافقي.

وأعتقد أنه بامكان جبهة الكاناك أن تجد مع حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية نقاط التقاء يكون من شأنها أن تشكل أسسا لهذا الحل، وقد سبق أن أثبتت لقاءاتنا المختلفة أن نقاط الالتقاء موجودة. والقوى النشطة التي اتصلت بها جبهة الكاناك خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تشارك أيضا في عدد من وجهات نظرنا. ويبقى على الدولة أن تضطلع بمسؤولياتها التاريخية وأن تخبرنا بالكيفية التي سترافق بها شعب الكاناك في الطريق إلى الحرية عن طريق دمج ما تعتبره الجبهة حقا مكتسبا، وهو الحق المشروع لجميع أولئك الذين يشاركوننا مصيرنا على أرض أجدادنا هذه.

وبالطبع فإن الأمر يتعلق بتحد، حقيقي، تحد جديد للذكاء. وما زلنا على قناعة بأننا سننجح معا في إخراج كاليدونيا الجديدة، أخيرا، من إطارها "الاستعماري" لوضعها على طريق التقدم والحداثة في فجر هذا الألف الثالث".

٩ - وموقف حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية لخّصه رئيسُه، السيد جاك لافلور، كما يلي:

"... ومهمة ج. ج. دي بيريتي هي محاولة لدفع الحل التوافقي إلى الأمام تجنبا لاستفتاء تقرير المصير الذي لا يريده أحد في الوقت الحاضر. فليس على الدولة أن تتنازل عن أي شيء كان. ويجب القيام بما من شأنه أن يشعر كل واحد أنه طرف مشارك في مستقبل كاليدونيا الجديدة الذي يمكن أن يتسم فترة مؤسسية طويلة بدرجة كافية، لأنها ضرورية لتحقيق عدد من المشاريع، ...

... إن رئيس الوزراء يرغب في تحقيق هذا الحل التوافقي. وفي التوصل إلى اتفاق بين الأوروبيين والمليزيين الذين يشكلون الاثنيات الرئيسية في هذا الإقليم، ويدفعون الحيوية إلى حد كبير في الحياة العامة. تود هاتان الجماعتان مراعاة كل منهما الآخرى لتتمكن كل منهما من العيش عيشة طبيعية في هذا البلد.

وبالنسبة لي فإن الانتماء إلى فرنسا ليس موضوع نقاش. فالذين يريدون الاستقلال يقولون إنهم يريدون التحرر. وهذا التحرر لا يتفق مع تحرري، وأعتقد أنهم يحتاجون إلى تعلم كيفية إدارة البلد والاقتصاد. والتحرر، في مفهومي، لا يعني أبدا الاستقلال. إنه يعني بكل بساطة أننا على مسافة ٠٠٠ ١٨ كيلومتر من فرنسا. وبالتالي فعلينا أن نتولى شؤوننا. ويجب أن تتوقف بعض العادات، كالعادة السيئة في عرفي التي تنتهجها شركة "النيكل" والقائمة على التصرف بخشونة في كاليدونيا الجديدة. وفي الإقليم شخصيات مسؤولة ونخبة حقة. ويجب أن يكون لهذه النخبة حق إبداء الرأي لأن لديها ما تقوله. وليس مرد ذلك إلى أننا نرغب بأن ننتزع من الدولة بعض امتيازاتها.

وعندما نقدم اقتراحات هنا فإننا نميل إلى الإغراق في مطالبات لمصلحة قاعدة شعبيه لا تطالب بهذا المقدار. ويجب قراءة جميع مقترحات جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني حتى عندما تبدو متسمة بالمغالاة. أما فيما يعنيني فإنني كنت دائما أعتبر أنهم قد اختاروا الحل التوافقي. ومن الواضح أن من نسميهم آباء اتفاقات ماتينيون - وأفضّل لو نتحدث عن "أخوة" أن ذلك يجعلهم أكثر شبابا - يفاوضون اليوم وقد استفادوا من الخبرة".

١٠ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، اعتمد، وأصدر، البيان التالي، من جانب الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية:

"في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، افتتح السيد جو جاك دي بيريتي، وزير أقاليم ما وراء البحار، والسيد جاك لافلور، رئيس حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، والسيد روك واميتان، رئيس جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، في نوميا، أعمال لجنة المناقشات التمهيدية، المنشأة بين الشركاء الثلاثة في اتفاقات ماتينيون للتوصل إلى حل توافقي يمكن اقتراحه على الكاليدونيين في نهاية الفترة المنصوص عليها في هذه الاتفاقات. وقد اتفق الشركاء الثلاثة، بعد

عرض مواقفهم الخاصة، على توجيه مناقشاتهم في ثلاثة اتجاهات رئيسية: طبيعة الرابطة بين كاليدونيا الجديدة والكل الفرنسي؛ وزيادة المسؤولية المحلية؛ وتوازن المؤسسات والتمثيل السياسي.

واتفق الشركاء الثلاثة على أن يضعوا خلال ستة أشهر إطارا عاما لاتفاق يمكن اكماله وتحديده قبل نهاية عام ١٩٩٦. ويجب أن يتم التصديق السياسي على الاتفاق ووضعه، قانونا، موضع التنفيذ في منتصف عام ١٩٩٧ بعد مناقشة واسعة.

وسوف تجتمع لجنة المناقشات التمهيدية بشكلها المصغر ابتداء من مطلع الأسبوع القادم لمواصلة المناقشات بشأن الأسس المحددة في ١٥ شباط/فبراير وللإعداد لاجتماع العام المقبل للجنة.

ثالثا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١١ - نظرت اللجنة الخاصة في قضية كاليدونيا الجديدة في جلساتها ١٤٤٢ و ١٤٤٥ و ١٤٤٧ المعقودة في الفترة من ١٠ الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي الجلسة ١٤٤٥، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه، استمعت اللجنة، عملا بالمقرر الذي اتخذته في ١٠ تموز/يوليه، الى بيان السيد يان سيليني أوريغي عضو المؤتمر الشعبي (انظر الوثيقة A/AC.109/PV.1445). وفي الجلسة ١٤٤٧، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه، لفت الرئيس بالنيابة الانتباه الى مشروع قرار مقدم من بابوا غينيا الجديدة وفيجي بشأن كاليدونيا الجديدة، (انظر الوثيقة A/AC.109/L.1834). وفي الجلسة نفسها أدلى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان (انظر الوثيقة A/AC.109/PV.1447)، قدم فيه، بالنيابة أيضا عن فيجي، مشروع القرار A/AC.109/L.1834. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار بدون تصويت (يرد نص القرار في الوثيقة A/AC.109/2034). وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، أحيل القرار الى الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، لإحالته الى حكومته.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

١٢ - في الجلسة الثالثة، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، استمعت اللجنة الى بيان السيد يان سيليني أوريغي من المؤتمر الشعبي (الوثيقة A/C.4/50/SR.3، الفقرات ٣٠ - ٣٥).

١٣ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (الوثيقة A/C.4/50/SR.6) قال ممثل فرنسا إنه يود أن يتحدث بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال وذلك على الرغم من تحفظات حكومته المتواصلة إزاء صلاحية الأمم المتحدة بالنسبة لشؤون المناطق والأقاليم الواقعة

فيما وراء البحار والتابعة لفرنسا والتي تخضع أساسا لولايتها التشريعية الداخلية، بموجب أحكام المادة ٢ من الفقرة ٧ من الميثاق. وذكر أيضا ما يلي:

"إن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كاليدونيا الجديدة قد تغير بشكل جذري خلال السنوات السبع الماضية. فقد أبدت جميع القوى السياسية في الإقليم، تحت قيادة نيِّرة منذ اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨، استعدادها لإعادة السلام وبناء مستقبلها مجتمعة. ويجدر التذكير بأن الأحكام الأساسية الثلاثة في الاتفاقات كانت: حق الكاليدونيين في تقرير المصير، واللامركزية، وإعادة توجيه الاقليم وتنميته اجتماعيا واقتصاديا. وقد حدد عام ١٩٩٨ موعدا لممارسة حق تقرير المصير عن طريق استفتاء لن يشترك فيه إلا الناخبون المقيمون في الإقليم بشكل مستمر لمدة عشر سنوات على الأقل. وفيما يتعلق باللامركزية، تقرر أن يقوم ممثلون منتخبون بإدارة مقاطعات كاليدونيا الجديدة الثلاث، وأن تتمتع هذه المقاطعات بولاية واسعة النطاق وموارد تتناسب مع احتياجاتها. وقال إن حكومته قد عملت بتصميم لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم وتخفيف التفاوت الاجتماعي. وتجتمع لجنة رصد اتفاقات ماتينيون سنويا لتقييم مدى تنفيذ الاتفاقات وإجراء التعديلات الضرورية ووضع أولويات جديدة. وفي عام ١٩٩٤، أنشئت لجنتا رصد مؤقتتان من أجل تقديم المشورة التقنية.

"لقد تم إنشاء الآليات المؤسسية التي تنص عليها الاتفاقات، كما أن تنظيم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات تتمتع بسلطات أوسع أدى الى تسهيل وصول جميع المناطق إلى السلطة السياسية والإدارية. ومجالس المقاطعات المنتخبة بالتصويت العام تقوم بوظائفها خير قيام، كما أن كل مقاطعة تشترك اشتراكا كاملا في أعمال التنمية الاقتصادية.

"إن هدف فرنسا هو مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية المتناسقة والمتوازنة والمنشئة للوظائف، وقد وقعت حكومته، في هذا الصدد، على عدة عقود للتنمية مع كل مقاطعة من المقاطعات وذلك بموجب اتفاقات ماتينيون، تماشيا مع الأهداف المبينة في قانون الاستفتاء لعام ١٩٨٨، وكانت العقود وسيلة لإيجاد الوظائف بشكل عادل في جميع أنحاء الإقليم، بحيث لا يتقدم الجنوب على المقاطعات الأخرى، كما عكست تلك العقود الأولويات التي حددتها كل مقاطعة من المقاطعات. والعقود تقدم، في جملة أمور، مشاريع إسكانية واسعة ذات تكلفة منخفضة وتنمية مدينة نوميا على نطاق واسع. والبرامج الرئيسية للبنية الأساسية تحقق تقدما سريعا ومرضيا كما يجري تعزيز قطاع تصدير النيكل على الرغم من الكساد السائد في الأسواق العالمية. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٥، أنشئت وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة التي تضم حكومة فرنسا وحكومة الإقليم وحكومات المقاطعات الثلاث، وهي وكالة يركز برنامج عملها على التنمية المحلية وتنمية الإقليم وجذب الاستثمارات الفرنسية والأجنبية.

"وفيما يتعلق بمجال التدريب، فإن التعليم الثانوي والمهني قد شهدا نتائج مشجعة جدا، كما أن الجهود تبذل من أجل بناء مدارس جديدة وتدريب المزيد من المدرسين، لا سيما من بين الميلانيزيين، وذلك من أجل تقديم الخدمات الى الطلاب الذين تتزايد أعدادهم. وفي الوقت نفسه تصان الهوية الثقافية للسكان الماليزيين من خلال وكالة لتنمية ثقافة الكاناك ومركز ثقافي تموله الحكومة.

"وبغية مواصلة النمط المشجع الذي ساد خلال السبع سنوات الماضية، يجري وضع خطوط توجيهية جديدة بغية الاستجابة لمشاعر القلق المحددة التي أعرب عنها في الاقليم بشأن الشباب والمدن والاسكان والحاجة إلى التنويع الاقتصادي في القطاع الخاص وضرورة الاعتراف بدور العرف في المجتمع الكاليدوني.

"وفيما يتعلق بمشروع القرار المقدم لكي تعتمده اللجنة بشأن كاليدونيا الجديدة، فإنه يسر فرنسا ملاحظة أن النص الوارد في الوثيقة A/50/23، الجزء الخامس، الفصل التاسع، يأخذ في الاعتبار التقدم العام الذي أحرز في الاقليم ويشير الى الحوار الذي أقيم بين الأطراف تحت رعاية الحكومة الفرنسية؛ وبالتالي فإن وفده لن يعترض على النص ولن يطلب إجراء تصويت.

"واتفاقات ماتينيون قد غيرت، بشكل جذري، علاقات كاليدونيا الجديدة مع المنطقة المحيطة بها، كما أن الاتصالات الاقتصادية والعلمية والثقافية مع البلدان المجاورة آخذة في التوسع. والمثال البارز على ذلك اتفاق التعاون الأخير الذي أبرم مع فانواتو. وفرنسا تولي أهمية كبيرة لإدماج الاقليم في جماعة منطقة جنوب المحيط الهادئ وستستمر في تشجيع مثل هذه المبادلات وهذا التعاون. وقال إن حكومته مصممة على بذل كل ما في وسعها لضمان أن يقوم سكان كاليدونيا الجديدة ببناء أرض مزدهرة وبممارسة حقهم في تقرير المصير في ظل أفضل ظروف ممكنة في عام ١٩٩٨. (المصدر نفسه، الفقرات ٦ - ١٣)

١٤ - وفي الجلسة ١٥ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (انظر الوثيقة A/C.4/50/SR.15)، اعتمدت اللجنة دون تصويت، مشروع القرار المتعلق بكاليدونيا الجديدة والوارد في الوثيقة A/50/23 (خامسا) (A/50/602).

جيم - الجمعية العامة

١٥ - خلال المناقشة العامة، في الجلسة العامة ١٥ المعقودة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، أشار ممثل بابوا غينيا الجديدة إلى مسألة كاليدونيا الجديدة في بيانه (انظر الوثيقة A/50/PV.15).

١٦ - وفي الجلسة العامة ٨٢، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (الوثيقة A/50/PV.82)، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت، القرار ٣٧/٥٠ المعنون "مسألة كاليدونيا الجديدة".

رابعا - نظر منتدى جنوب المحيط الهادئ في المسألة

١٧ - يتضمن بلاغ منتدى جنوب المحيط الهادئ الثالث والعشرين، المعقود في بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الإشارة التالية إلى كاليدونيا الجديدة (الوثيقة A/50/475، الفقرتان ٣٥ و ٣٦).

"لاحظ المنتدى أنه على الرغم من استمرار تنفيذ اتفاقات ماتينيون بسلاسة وبصورة إيجابية عموما خلال الإثني عشر شهرا الماضية فإن المستقبل السياسي والدستوري للإقليم في الأجل الطويل ما زال غير مؤكد. وقد عبر المنتدى عن شعوره بضرورة تعزيز الرصد الإقليمي للحالة وذلك بالنظر الى أن العد التنازلي لإجراء استفتاء عام ١٩٩٨ قد بدأ بصورة جدية، وهذا يشمل إحياء لجنة المنتدى الوزارية المعنية بكاليدونيا الجديدة، بالتعاون مع السلطات الفرنسية. وأكد المنتدى مرة أخرى موقفه القاضي بوجوب تقيد استفتاء عام ١٩٩٨ بدقة بمبادئ وممارسات الأمم المتحدة المعترف بها.

"وأعاد المنتدى تأكيد دعمه لمتابعة الاتصالات مع كاليدونيا الجديدة باعتبارها مساهمة بناءة في عملية ماتينيون، ولاحظ الدور الخاص الذي يضطلع به صندوق تدريب الكاناك في هذه العملية، واستمرار الصندوق في عمله بنجاح".

الحواشي

(١) حولية أوروبا لعام ١٩٩٢، الجزء الأول، الصفحة ١١٤٨؛ United Nations World Popuation Prospects: The 1994 Revision، (E/95/XIII.16).

(٢) "لوموند"، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(٣) وكالة الصحافة الفرنسية، ١١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لوكوتديان"، ١٣ و ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لوفيغارو"، ١٥ و ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لوموند"، ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لوباريزيان"، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لومانيتيه"، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "ليبراسيون"، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "الاكسبريس"، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لوكوتديان كاليدونيان"، ١٠ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لي نوفال كاليدونيان"، ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ "لي نوفال إيبدو"، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦.

- - - - -